بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٢

نبذة عامة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، علماً بأن هيئة قطر للأسواق المالية قد تبنت في هذا النظام مبدأ الالتزام والتفسير.

وخلال هذا العام حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال اعتماد مجلس الإدارة لأدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة واتباع افضل الممارسات المتبعة بهذا الشأن. هذا ويلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك الدوحة لعام ٢٠١٢ وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وذلك كما هو موضح أدناه:

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وسوف يتم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة، كما سيتم ايضا إدراجها ضمن جدول أعمال اجتماع المساهمين. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

لقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء. لقد تم إعداد نموذج موحد لالتحاق العضو في مجلس الإدارة واعتمد من المجلس وسوف يتم وضعه على حيز التطبيق. كما سيتم أخذ توقيع كل عضو من أعضاء المجلس على هذا النموذج عند انضمامه للمجلس في المستقبل.

بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٢

نبذة عامة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، علماً بأن هيئة قطر للأسواق المالية قد تبنت في هذا النظام مبدأ الالتزام والتفسير.

وخلال هذا العام حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال اعتماد مجلس الإدارة لأدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة واتباع افضل الممارسات المتبعة بهذا الشأن. هذا ويلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك الدوحة لعام ٢٠١٢ وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وذلك كما هو موضح أدناه:

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وسوف يتم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة، كما سيتم ايضا إدراجها ضمن جدول أعمال اجتماع المساهمين. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

لقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء. لقد تم إعداد نموذج موحد لالتحاق العضو في مجلس الإدارة واعتمد من المجلس وسوف يتم وضعه على حيز التطبيق. كما سيتم أخذ توقيع كل عضو من أعضاء المجلس على هذا النموذج عند انضمامه للمجلس في المستقبل.

بنك الدوحة
DOHA BANK

تشكيل مجلس الإدارة:

يتكون المجلس الحالي من ثمانية اعضاء، إلا أن هناك عضو غير تنفيذي استقال من عضوية المجلس في شهر أبريل ٢٠١٢ وبالتالي انخفض عدد اعضاء المجلس منذ ذلك التاريخ إلى سبعة اعضاء:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- العضو المنتدب
- ٥ أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم العضو المستقل

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

- رئيس مجلس الإدارة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦
- المؤهل العلمي/ الخبرة: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي.
- الملكية: ١,٦٦% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- المؤهل العلمي/ الخبرة: مدير عام مؤسسة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية: ١,٦٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي/ الخبرة: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، رئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار "ممثلاً عن دولة قطر" وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة.
- الملكية: ١,٧١% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي
- الملكية: ١% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

السيد جبر بن سلطان طوار الكواري

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٢ أبريل ١٩٩٣
- المؤهل العلمي/ الخبرة: رجل أعمال
- الملكية: ١,٠٨% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

السيد حمد محمد حمد عبد الله المانع

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٣ أبريل ١٩٩٩
- العضوية في المجالس الأخرى: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد حمد المانع، عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، عضو مجلس إدارة الشركة العربية القطرية لمنتجات الألبان، عضو مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة.
- الملكية: ١,٥٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي ومستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير الخدمة المدنيه وشؤون الأسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية: ١% (٣١ ديسمبر ٢٠١٢)

الشيخ عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل ثاني (استقال من عضوية المجلس في ٢٠١٢/٤/١٨)

أعضاء المجلس المستقلين:

إن التشكيل الحالي للمجلس لا يتضمن أعضاء مستقلين على النحو المطلوب في النظام باستثناء عضو مجلس إدارة واحد، ويرجع ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الحاليين كانوا أعضاءاً بالمجلس لعدة دورات سابقة، هذا عدا عن ظروف السوق الحالية والظروف الاجتماعية.

اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

يقوم اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بأدوارهم "كما هو معتمد في الوصف الوظيفي الخاص بهم" بالمشاركة في وضع استراتيجية البنك بشكل موضوعي وإدارة نظام الحوكمة لحماية مصالح المساهمين، كما ويساهم الأعضاء غير التنفيذيين أيضا في أنشطة المجلس كما هو منصوص عليه في ميثاق مجلس الإدارة، ويقومون بمراجعة أداء البنك بشكل دوري وتقييم اداء الإدارة للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة للبنك. وفي حال وجود أي تضارب للمصالح يقوم الأعضاء بالتأكد بأن مصالح المساهمين محفوظة.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة الاستئمانية:

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة بنك الدوحة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين، كما ويتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول اعمال اجتماعات المجلس هذا بالإضافة إلى مناقشة اعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الاستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الاستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة إلى مناقشة امور البنك العامة بشكل دوري مع اعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين. ولرئيس المجلس ان ينيط بعض مهامه إلى الأعضاء أو اللجان أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي حسب ما يراه مناسباً. كما ويقوم ايضا بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي بخصوص الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة مستوى أداء البنك بشكل عام دوريا من خلال الرئيس التنفيذي.

اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع المجلس بناءاً على دعوة من رئيس المجلس أو بناءاً على طلب اثنين من الأعضاء على الأقل. يكون لكل اجتماع جدول أعمال يوزع على جميع الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف وذلك لأغراض التحضير للاجتماع. وفقاً لميثاق المجلس، يجتمع المجلس ما لا يقل عن ٦ مرات في العام (مرة واحدة كل شهرين على الأقل). عقد المجلس خلال عام ٢٠١٢ ثمانية اجتماعات حيث عقد آخر اجتماع بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠.

مكافآت المجلس:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية صرف المكافآت والامتيازات، ومع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة الامتيازات الممنوحة إلى اعضاء المجلس من قبل مدقق الحسابات الخارجي ويتم إرسالها للسادة مصرف قطر المركزي قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ ومن ثم يتم عرضها على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا:

اعتمد المجلس سياسة تنظم عملية تقيم أداء الإدارة العليا وفقا للأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك لمدة ثلاث سنوات. ووفقاً لنتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية. أما بالنسبة للرواتب فيوجد لدى البنك سلم رواتب معتمد من قبل المجلس.

سكرتير مجلس الإدارة:

عين المجلس سكرتيرا لمجلس الإدارة في يوليو ٢٠٠٧. وهو حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة في شغله لهذا المنصب.

يحتفظ سكرتير المجلس بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات السكرتير.

فصل منصبي الرئيس والمدير التنفيذي:

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما.

تضارب المصالح واستخدام المعلومات السرية لأغراض التداول بالسهم من قبل كبار الموظفين:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة الأطراف ذات العلاقة ضمن سياسات الحوكمة. تتم الموافقة على عمليات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة على أساس ماديتها. وفقاً لقانون الشركات التجارية، إذا كان عضو المجلس لديه تضارب في المصالح لعملية ما، فإنه لا يشارك في اجتماع المجلس عند البت في تلك العملية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البنك قد اعتمد سياسة تضارب المصالح التي يجب الالتزام بها من قبل جميع موظفي البنك.

يتم حالياً مراقبة ورصد التداول على سهم البنك من قبل كبار الموظفين اللذين لديهم اطلاع من قبل بورصة قطر مباشرة. هذا، وقد اعتمد البنك سياسة لتداول أسهم من قبل كبار الموظفين.

مهمات المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات: يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك وينظر البنك في إضافة بند في ميثاق المجلس للسماح للأعضاء غير التنفيذيين للاستعانة بخدمات استشارية دون الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة/ العضو المنتدب.

الحصول على الوثائق: كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح: انشأ البنك نظاما للترشيح/ تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيح والحوكمة فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرنامج التعريفي للأعضاء الجدد: على الرغم من عدم تطبيق برنامج تعريفي رسمي حتى الآن، إلا أن البنك سوف يضع سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وبرنامج تعريفي رسمي وتدريب رسمي لأعضاء المجلس الجدد.

الحوكمة: سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيح.

إنهاء خدمات العضو: يمكن إنهاء خدمات أعضاء المجلس الذين لا يحضرون اجتماعات المجلس على أساس منتظم استناداً إلى النظام الأساسي لبنك الدوحة.

التقييم الذاتي: تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت: اعتمد البنك سياسة لمكافآت مجلس الإدارة، ويتولى تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

لجان المجلس:

أنشأت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لقواعد هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

تم إنشاء لجان المجلس الأربعة التالية:

لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر:

العضوية: عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (رئيساً) ونائب الرئيس (عضواً) وعضو مستقل - ليس عضوا بالمجلس وليس من موظفي البنك.

الواجبات والمسؤوليات: اللجنة مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين وإدارة المخاطر في البنك.

اجتمعت لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر ثمانية اجتماعات خلال عام ٢٠١٢ وهي تزيد عن متطلبات الاجتماعات الربع سنوية على النحو المحدد في النظام. كما أشرفت اللجنة على وضع إطار عمل للكشف عن الانتهاكات وسياسة تعيين المدقق الخارجي التي تم تطويرها كجزء من دليل حوكمة الشركات.

لا يوجد للجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام ٢٠١٢.

لجنة الترشيح والحوكمة:

العضوية: العضو المنتدب (رئيساً) وعضوين من المجلس غير تنفيذيين.

الواجبات والمسؤوليات: مراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق هيكل حوكمة الشركات لبنك الدوحة.

لجنة السياسات والتطوير والمكافآت:

العضوية: العضو المنتدب (رئيساً) وعضوين من المجلس غير تنفيذيين.

الواجبات والمسؤوليات: الموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

اللجنة التنفيذية:

العضوية: رئيس مجلس الإدارة (رئيساً) ونائب رئيس مجلس الإدارة (عضواً) والعضو المنتدب (عضواً).

الواجبات والمسؤوليات: تقديم المساعدة إلى المجلس ومراجعة/الموافقة على التسهيلات الائتمانية ضمن السلطات المفوضة بها.

نظراً لتركيبة المجلس الحالية لم يتمكن البنك من أن يكون غالبية أعضاء اللجان من الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام ولجنة السياسات والتطوير والمكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة. سوف ينظر بنك الدوحة في التغييرات في تشكيل هذه اللجان في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الموجودة في السوق.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

الرقابة الداخلية:

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالاستراتيجية والسمعة والالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي

وقد اعتمد مجلس الإدارة السياسات المتعلقة بكل من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر.

الالتزام:

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية "قد تحدث" بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي:

أنشأ البنك إدارة للتدقيق الداخلي تقوم وبشكل دوري بأعمال التدقيق المكثفة على الجوانب التشغيلية والمالية على فروع ودوائر البنك المختلفة على النحو المتفق عليه مع لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر. كما وتقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر حول نتائج أعمالها وتوصياتها والتقدم في تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة من اللجنة.

إدارة المخاطر:

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقييم الرقابة الداخلية:

يتسلم مجلس الإدارة تقارير حول إطار عمل الرقابة الداخلية من الإدارة العليا ووظائف الرقابة مثل التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر وأن مثل هذه التقارير يتم تقييمها بواسطة المجلس لضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة. ينظر مجلس الإدارة إلى أن الإجراءات الحالية المعتمدة للرقابة الداخلية من قبل المجلس والإدارة العليا تقوي عمليات بنك الدوحة.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠١٢.

مخالفات متطلبات الإدراج:

البنك ملتزم بالقواعد والشروط التي تحكم عمليات الإفصاح والإدارج في السوق ولم يتم ارتكاب أي مخالفات في السنة المالية ٢٠١٢.

التدقيق الخارجي:

يتم التوصية بتعيين المدقق الخارجي من قبل مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. هذا ويوفر المدقق الخارجي في تقريره تأكيدات بأن البيانات المالية الموحدة للبنك تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر من كل سنة مالية كما ويقدم أيضاً تقارير عن القضايا المالية الهامة وكذلك توصيات للإدارة حول الضوابط المالية المعمول بها في البنك. ويتم إعداد البيانات المالية لبنك الدوحة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي وتدقيقها على أساس نصف سنوي ومراجعتها بشكل ربع سنوي. إن المدقق الخارجي الحالي للبنك هم السادة أرنست ويونغ، إحدى الشركات الأربعة الكبرى. اعتمد بنك الدوحة سياسة التناوب وفقا للوائح مصرف قطر المركزي. ويحضر المدقق الخارجي الاجتماع السنوي للجمعية العامة ويقدم إلى المساهمين تقريره عن البيانات المالية الموحدة للبنك التي يتم نشرها على موقع بورصة قطر وعلى موقع Morning Star في المملكة المتحدة لاطلاع المساهمين وأصحاب المصالح.

علاقات المساهمين:

بنك الدوحة يعتبرمساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك وظيفة علاقات المساهمين وهي مسؤولة عن الرد على تساؤلات المساهمين. حالياً، يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى بورصة قطر، في حين أن بنك الدوحة يمكن أن يوفر معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم (تم اعتماد سياسة لتوزيع أرباح الأسهم). يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية.

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين:

بنك الدوحة شركة مساهمة قطرية برأس مال قدره ٢٠٦,٦٩٧,٨٠٢ سهما مطروحا للتداول في بورصة قطر. وفيما عدا شركة قطر القابضة "حكومة قطر" التي تمتلك نسبة ١٦,٦٧% لا يحق لأي مساهم امتلاك اكثر من نسبة ٢% من رأس المال إلا بالميراث.

يمتلك البنك ٣٢ فرعا محليا، وثلاث فروع خارجية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي وابو ظبي) ودولة الكويت وسبعة مكاتب تمثيل في كل من لندن وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا. كما ويمتلك البنك أيضا شركة بنك الدوحة للتأمين "ذ.م.م" وهي شركة تابعة ومملوكة للبنك بالكامل مسجلة لدى مركز قطر للمال. ويمتلك أيضا شركة الدوحة للتمويل المحدودة المسجلة في جزيرة كايمان بغرض إصدار سندات الدين بالنيابة عن البنك.

للمساهم كل الحقوق المنصوص عليها بقانون الشركات التجارية القطري.

بنك الدوحة
DOHA BANK

حقوق أصحاب المصالح:

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة